مناخ الاستثمار وأثره في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

كوراد فاطيمة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة البليدة 2-
البريد الالكتروني :fati_kou@yahoo.com

الملخص
أدت التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة محليًا ودوليًا لتكثيف الجهود الرامية لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أنشطته في الجزائر وتحسين قدرته على المشاركة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة، كأحد أهم المتطلبات اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز مشاركتها في الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل، وتوليد القيمة المضافة .
الكلمات الدالة: بيئة المؤسسة، مناخ الاستثمار، مؤشرات قياس مناخ الاستثمار، الحوافز، المعوقات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، العولمة، التنمية، انتقال رؤوس الأموال.

Abstract:

Algeria has worked since the late of the last century to create a good environment for foreign investment in order to attract foreign investments, which can help it in achieving its development. We will try through this paper to stand on the contribution of the investment climate in attracting of foreign investment in Algeria, through discussing about the most important factors that attract foreign investment and the international indicators for the assessment of the investment climate, as well as stand on the competitiveness of the Algerian economy according to international indicators, and its impact on the flow of foreign investments to Algeria.

Key words: investment climate, foreign investment, business environment, foreign investment in Algeria, industrial sector.

المقدمة

هناك علاقة وطيدة بين حالة مناخ الاستثمار ودرجة تطور الاقتصاد وقدرته على تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وجذب رؤوس الأموال الخارجية، فهو يعكس الوضعية العامة التي تميز البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تأثر وتتأثر بما حولها من متغيرات وتحديات محلية وخارجية.
قدرة الاستثمار على التفاعل الإيجابي والنمو والاستمرار، مرتبطة أساسا بوجود بيئة منظمة ومرنة، غنية بمواردها المختلفة تعمل على توفير مختلف العوامل والاحتياجات للمؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في جو من الأمان والاستقرار، بعيدا عن العراقيل والممارسات السلبية ومظاهر الفساد.
تعتبر دراسة وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال الوقوف عند نقاط القوة والضعف فيه، خطوة أساسية في منهجية الدراسة، لما لها من أهمية في توضيح سبب غياب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم الأهمية في النشاط الاقتصادي، وهذا من خلال الإجابة على السؤال التالي :
هل لمناخ الاستثمار أثر على تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

أهمية البحث
ترجع أهمية البحث كونه يركز على تحليل مميزات وخصائص مناخ الاستثمار في الجزائر، مما يسمح بالوقوف عند أهم الفرص التي يمكن أن يفتحها الاقتصاد الجزائري أمام استقطاب الفرص الاستثمارية ورؤوس الأموال الخارجية و المعوقات التي تشكل تهديدات وأخطار أمام سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أصبح يمثل اليوم أحد أهم محركات التنمية في الدول النامية والمتقدمة.

أهداف البحث
يهدف البحث الى بناء تأطير جزئي عن مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره المباشر والغير مباشر على جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

لتحليل مختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها وفق الآتي:

- القسم الأول يعالج مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار لما له من أهمية بالغة في توضيح العلاقة بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القسم الثاني يحلل ويشخص مناخ الاستثمار في الجزائر مركزا على عوامل الاستقطاب التي يمكن أن تمثل فرص أمام ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القسم الثالث يحلل ويعرض أهم المؤشرات الاقتصادية التي تناولت دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر ومختلف العوائق التي تأثر على تنمية وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- القسم الرابع يعالج واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

-1- مناخ الاستثمار:

حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[1] ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، التي تأثر سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وعلى حركة الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وكذلك القانونية والتنظيمات الإدارية.

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من هياكل قاعدية وعناصر الإنتاج، وما يميز الدول من خصائص جغرافية و ديموغرافية [2].

-2- مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر

ضمن أهداف إعادة صياغة أولويات سياسة تحفيز الاستثمار المحلى والأجنبي المباشر واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، اعتمدت السلطات العمومية في الجزائر منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، سلسلة من التدابير والإجراءات المشجعة للاستثمار، هدفت في جوهرها لتهيئة مناخ الاستثمار المناسب خاصة فيما يخص سن القوانين والتشريعات والضمانات اللازمة لذلك، وتبني سياسة جديدة للإنعاش الاقتصادي مع إعطاء الأولوية لبعض الأنشطة مثل الميكانيك وصناعة وتركيب السيارات، الوقود الأحفوري (الغاز والبترول)، والطاقات المتجددة، الصناعة الصيدلانية، صناعة النسيج، إنتاج مواد البناء، الكابلات والمعدات الكهربائية وكذلك المناولة وغيرها.

تمتلك الجزائر مقومات هائلة يمكن أن تكون قاعدة محفزة لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات متعددة نذكر من أهمها [3] :

-2-1- المناخ الجغرافي والطبيعي:

تتمتع الجزائر بمواصفات خاصة وعناصر تنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي على مقربة من بلدان الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، وتتميز باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة بـ **2381741 كلم^2** وشريط ساحلي حوالي **1200 كلم^2**، إضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية فيها من المناخ الصحراوي إلى القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط، كما تغطي الغابات 4 ملايين هكتار وتستقبل كميات هائلة من الأمطار بمعدل **100 مليار م^3** في السنة، كما تملك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي إضافة إلى حقول البترول المكتشفة، بالإضافة إلى مناجم الحديد والمعادن الأخرى كالنحاس والفوسفات... ما يؤهلها لأن تكون جاذبة لمختلف الاستثمارات.

---

[1] علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 31، جويلية 2004، ص 5.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، الكويت، ص ص 59-60.

[3] دليل الاستثمار في الجزائر لسنة 2012، (KPMG) ، ص ص، 10-15.

-2-2- المناخ الاقتصادي والبنية التحتية:

للجزائر قاعدة صناعية هامة، انجزتها منذ الاستقلال وهي تحتاج إلى استثمارات لزيادة قدراتها الإنتاجية بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير، وباشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتتوفر الجزائر على موارد طبيعية متنوعة أهمها الاحتياطي من البترول والغاز والمعادن النفيسة، إضافة إلى مؤهلات أخرى منها:

-أ- حجم السوق: يقارب عدد سكان الجزائر يقارب 39.93 مليون نسمة وهي تستورد العديد من الموارد المصنعة للاستهلاك والتجهيز، حيث بلغت قيمة الصادرات و الواردات سنة 2014 62.95 مليار دولار و 58.33 مليار دولار على التوالي [4] .

تتوفر الجزائر على موقع استراتيجي هام، فهي تجاور الأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية حيث تحد الجزائر سبع (7) أسواق حدودية (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا).

-ب- البنية التحتية: أنجزت الجزائر بنية تحتية متطورة لخدمة اقتصاد يشهد نموا مضطربا ومن أهمها **الطرق** إذ تتوفر على شبكة طولها 120.696 ألف كلم^2 من الطرق المعبدة إضافة لخط سكك حديدية طولها 21.50 ألف كلم^2 منها 299 مكهربة، ونظرا لموقع الجزائر الساحلي فإنها تتوفر على 11 ميناء تقدم مختلف الخدمات وميناءان مخصصان لتصدير المنتجات النفطية إضافة إلى 31 مرفأ من الحجم الصغير للصيد البحري والسياحي، إضافة لوجود 35 مطار منها 13 مطارا دوليا.

تبلغ نسبة المتعلمين 70% من السكان حيث نجد أن هناك 80 مؤسسة جامعة تستوعب أكثر من 40 ألف طالب سنويا، إضافة إلى اهتمام الجزائر بالتكوين حيث يسجل تخرج نحو 120 ألف خريج جامعي و 150 ألف متربص سنويا من مراكز التكوين المهني.

-2-3- المناخ القانوني:

فتح القانون رقم 93-12 المؤرخ ب 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار لعام 1993 والقانون رقم 01-03 الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 أبوابا جديدة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتنظيمه، وحصر تدخل الدولة في تقديم الدعم والامتيازات من خلال الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار**(ANDI)** والشباك الوحيد.

كما عرفت قوانين الاستثمار العديد من القوانين والمراسيم والأوامر المتممة والمعدلة لها التي صدرت خلال السنوات الأخيرة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتضمن تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى الأمر 01-04 المؤرخ هو الآخر في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والاقتصادية وخصخصتها إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، بغرض تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها، وخلق مناخ ملائم لتحفيز الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

---

[4] علي همال، فاطمة حفيظ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، الجزائر، العدد04 ، مارس،5 200، ص 387.

تتوفر الجزائر على مقدرات الاقتصادية معتبرة، فهي تحتل المرتبة 15 من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد والمرتبة 07 في العالم من حيث موارد الغاز المؤكدة وفي الطاقة الشمسية المحتملة (مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا) وتحتوي على ثروات باطنية هائلة من الفوسفات الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، النحاس، ... الخ، إلا أن استغلالها بصورة مثلى يبقى مرهون بطبيعة بيئة الأعمال السائدة، فالعديد من الشواهد الميدانية تشير إلى عدم جاذبية تلك البيئة مقارنة ببعض دول الجوار أو بعض الدول النامية؛ بسب تفشي الكثير من الممارسات السلبية كالرشوة والبيروقراطية والفساد ونقص التمويل، ونقص العقار الصناعي إضافة لارتفاع درجة المخاطرة وتدني العائد.

رغم ما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي الكلي، حيث بلغ **الناتج الداخلي الخام** 221 مليار دولار أمريكي في عام 2014 [5] مقابل 55 مليار دولار أمريكي في عام 2001، و**معدل النمو في الناتج الداخلي الخام** 3.1٪ في عام 2013 مقابل 2.6 ٪ في عام 2001، و**معدل النمو خارج مجال المحروقات** قدر ب 5.8٪ في عام 2011، و**الديون الخارجية** 3,3 مليار دولار أمريكي في عام 2015 [6] مقابل 25.26 مليار دولار أمريكي في عام 2000، و**احتياطي الصرف** أكثر من 159.9 مليار دولار أمريكي حتى مارس من عام 2015 [7] مقابل 13.55 مليار دولار أمريكي في عام 2000.

نجحت الجزائر إلى حد كبير في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى 2013)، بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث استطاعت على حساب الجانب الاجتماعي أن تتحكم في معدلات التضخم والبطالة والمديونية الخارجية، كما أن الميزان التجاري والميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة وتم التغلب على خطر المديونية الخارجية وتحقيق زيادات كبيرة في احتياطي الصرف الذي قدره محافظ بنك الجزائر بأكثر من 194 مليار دولار لسنة 2013.

غير أن الكثير من الباحثين والمختصين، يوعزون هذا التحسن الكبير في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلى توافر الموارد المالية الضخمة لدى السلطات العمومية نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البترول، التي قفزت من سعر تراوح بين 16 و 21 دولار للبرميل سنة 1994 إلى سعر تراوح مابين 140 و 100 دولار للبرميل بعد سنة 2000 حتى سنة 2013، مما أتاح للجزائر تحقيق فوائض مالية ضخمة مكنتها من تسديد ديونها الخارجية وإعادة تمويل مشاريعها الاستثمارية المعطلة وبعث أخرى جديدة على مستوى البنية التحتية .

غير أن الاقتصاد الجزائري قد عرف صدمة كبيرة مع بداية سنة 2015 نتيجة الهبوط الكبير في أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية و الذي وصل إلى أكثر من 50% بسبب تراجع نمو الاقتصاد العالمي واحتدام صراعات جيوسياسية بين الدول الكبرى.

كان من أهم مظاهر هذه الصدمة على الاقتصاد الجزائري المرتبط بريع النفط والغاز تراجع الإيرادات من العملة الصعبة ما أثر على قدرة الدولة على تمويل الواردات حيث تراجع ميزان المدفوعات مسجلا عجزا ب 10.7 مليار دولار سنة 2015 وقفز معدل التضخم من 3.9 %إلى 5.4 % سنة 2015[8].

---

[5] الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/ تاريخ التصفح 2016/5/5.

[6] تقرير بنك الجزائر للرباعي الأول من سنة 2015.

[7] نفس المرجع السابق.

[8] الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/ تاريخ التصفح 2016/5/5.

كما عرفت المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري تراجعا كبيرا بين سنة 2014 و 2015 نذكر منها[9] :

الميزان التجاري تراجع من حالة فائض يزيد عن 3 مليارات دولار سنة إلى عجز قارب 7 مليارات دولار في سنة 2015.

تراجع الاحتياطي النقدي للبنك المركزي من العملة الصعبة من 179.9 مليار دولار نهاية ديسمبر من سنة 2014 إلى 159.9 مليار دولار نهاية مارس 2015.

فقد الدينار الجزائري 11% من قيمته مقابل الدولار وفقد الصندوق الوطني لضبط الواردات 5 مليارات دولار في ثلاث أشهر من سنة 2015.

[9] تقرير بنك الجزائر للرباعي الأول من سنة 2015.

-3- تقيم مناخ الاستثمار في الجزائر:

لأجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، سنقوم بتوضيح وتحديد مكانتها حسب ترتيب بعض أهم المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بتقييم مناخ الاستثمار سنتطرق لأهمها فيما يلي:

-3-1- مؤشر التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي، مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتشخيص نقاط القوة والضعف في مناخها الاستثماري، كما يعتبر أداة تصحيح للسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي بغية تطوير التنافسية خاصة في ظل التحديات والأزمات الاقتصادية المتعددة. يحوي المؤشر في مكوناته محددات مرتبطة بالاقتصاد الكلي والجزئي، ويهدف المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة (العوامل الأساسية، المؤسسات، السياسات الشاملة) التي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

أ- ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية: نلاحظ من **الجدول رقم (1)** أن الجزائر سجلت في الفترة 2015-2016 تراجعا كبيرا قدر ب 17 مرتبة عن الفترة 2014-2015، والسبب في ذلك ويعود إلى تراجع مؤشر الاقتصاد الكلي والتي كان ترتيب الاقتصاد الجزائري فيها خلال التقرير الأخير 11، مع شبه ثبات في تطور باقي المؤشرات الفرعية المكونة لهذه المجموعة سنة 2015-2016، والتي نبرزها فيما يلي:

- مؤشر المؤسسات :حسب هذا المؤشر فإن أداء الاقتصاد الجزائري قد سجل تحسنا طفيفا ب 2 مرتبة مقارنة بترتبها في التقرير السابق 2015-2014 والذي كان101 غير أن هذا الترتيب يبقي الاقتصاد الجزائري متأخرا إذا ما قورنت المرتبة مع المجموع الكلي للدول.

- مؤشر البنية التحتية :احتل الاقتصاد الجزائري المرتبة 105 حسب هذا المؤشر مسجلا بذلك شبه ثبات مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2014- 2015 حيث تحسن ب مرتبة واحدة 01 ، وهو مؤشر سلبي يعكس عدم تطور وتأخر البنية التحتية للاقتصاد الجزائري رغم المشاريع الضخمة و الموارد المالية الضخمة التي أطلقتها وخصصتها الدولة لتطوير مختلف مكونات البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات وسكك حديدية ....إلخ.

- مؤشر الاقتصاد الكلي : عرف هذا المؤشر تراجعا كبيرا من المرتبة 11 خلال 2014-2015 إلى المرتبة 38 خلال التقرير 2015-2016 ليسجل تراجع قدر ب 27 مراتب نتيجة التراجع الكبير في أسعار البترول وإيرادات الدولة من العملة الصعبة وما صاحبه من صدمة تسببت في تراجع قدرة الدولة على ضبط المؤشرات الكلية ما يعكس استمرار تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وفشل السياسات المتبناة في مجال النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي: فيما يخص مؤشر الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 81 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك نفس المرتبة المحققة في التقرير السابق.

ب -ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب مجموعة معززات الكفاءة :لقد عرف الاقتصاد الوطني تحسنا طفيفا حسب هذه المجموعة ب 8 مركزا حيث كانت ضمن المرتبة 125 خلال العام 2014 –2015 ليتحسن إلى المرتبة 117 وفق التقرير الصادر لسنة 2015- 2016 وهو تحسن ضعيف يعكس بطئ الاقتصاد الوطني في اعتماد معايير الكفاءة والفعالية في أداءه وفي استخدام الموارد، حيث سجلت مؤشرات هذه المجموعة التغيرات التالية:

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب :**سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 99 مقارنة بالمرتبة 100 في عام 2014-2015 بتراجع بلغ 01 مرتبة.
- **مؤشر كفاءة سوق السلع :**في هذا المؤشر تحسن ترتيب الاقتصاد الجزائري ب 02 مرتبة أي المرتبة 135 من بين140دولة شملها التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر.
- **مؤشر كفاءة سوق العمل :**تحسن ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر ب 04 مراتب عن السنة 2014-2015 وحلت بدلك في المرتبة 135.
- **مؤشر تطور الأسواق المالية :** احتلت الجزائر المرتبة 135 من بين 140 دولة شملها التقرير مع تحسن ب 2 مرتبة عن ترتيب سنة 2014-2015.
- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية :**حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تحسنا طفيفا ب03 مرتبة عن سنة 2014-2015 لتحتل المرتبة126 ، حيث يعزى ذلك إلى التحسن في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية ومؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا .
- **مؤشر حجم السوق :**تحسنت مرتبة الجزائر إلى المرتبة 37 ب 10 مراتب عن سنة 2014-2015 وعلى العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري هو سوق محفز للاستثمار حسب شهادة الكثير من المستثمرين المحليين والدوليين.

ج – ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار :لقد تحسن ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة ب 9 مراتب مقارنة بترتيب2014-2015 لتحتل بذلك المرتبة 124 من بين 140 دولة مشاركة في التقرير وهو ترتيب جد متأخر يعكس تخلف الاقتصاد الوطني في مجال رعاية و تطوير الابداع والابتكار، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات الطفيفة التي طرأت على المؤشرات الفرعية.

- **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال :**كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعا ما في جميع المؤشرات حيث سجلت تحسن ب 03 مراتب لتصل إلى المرتبة 128 في الترتيب العام.

-**مؤشر الابتكار:** شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار تحسن ب 09 مراتب ليسجل المرتبة 119 خلال سنة 2014-2015 مقارنة بترتيب سنة 2015-2016 والذي كان 128 حيث تحسنت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي من خلال تحليل تطور الاقتصاد الوطني حسب مؤشرات تقرير التنافسية العالمي لمدة05 سنوات نلاحظ أن الاقتصاد الوطني يبقي متأخرا وضعيفا ولم يحقق أي نجاح أو إنجاز مقارنة مع الموارد المالية التي استهلكها في سبيل التطور والنمو، الأمر الذي يثبت عجز السلطات العمومية على إدارة عملية التنمية والنمو.

الجدول رقم (1)

ترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011- 2015

	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		فرق الأداء	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2014-2015		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2016-2015		فرق الأداء
	المرتبة (142-1)	النقاط (7-1)	المرتبة (144-1)	النقاط (7-1'		المرتبة (148-1)	النقاط (7-1)	المرتبة (140-1)	النقاط (7-1)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	**87**	**4.0**	**110**	**3.7**	**23**	**97**	**4.08**	**87**	**3.97**	**+10**
المتطلبات الأساسية	**75**	**4.4**	**89**	**4.2**	**14**	**65**	**4.64**	**82**	**4.37**	**-17**
مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	14	101	3.41	99	3.49	+2
مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	7	106	3.12	105	3.08	+1
مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	4	11	6.41	38	5.35	-27
مؤشر الصحة و التعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	11	81	5.61	81	5.58	0
معززات الكفاءة	**122**	**3.4**	**136**	**3.1**	**14**	**125**	**3.34**	**117**	**3.44**	**+8**
مؤشر التعليم العالي و التدريب	101	3.5	108	3.4	7	98	3.69	99	3.75	-1
مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	9	136	3.48	134	3.51	+2
مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	7	139	3.15	135	3.23	+4
مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	5	137	2.72	135	2.77	+2
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	13	129	2.59	126	2.63	+3
مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	2	47	4.39	37	4.75	+10
عوامل تطور الإبداع و الابتكار	**136**	**2.7**	**144**	**2.3**	**8**	**133**	**2.91**	**124**	**3.02**	**+9**
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	9	131	3.22	128	3,29	+3
مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	9	128	2.60	119	2.76	+9

المصدر: http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2014-2015تاريخ التصفح 2016/5/5.

-3-2- تقرير أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي[10]:

مشروع ممارسة أنشطة الأعمال يتيح مقاييس موضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها عبر 189 اقتصادا، وبمدن مختارة على المستويين دون الوطني والإقليمي.

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تقارير مفصلة على المستوى دون الوطني (مدن وأقاليم وولايات داخل الاقتصاد الواحد) تغطي على نحو شامل أنظمة أنشطة الأعمال والإصلاحات ذات الصلة في مدن ومناطق مختلفة داخل الاقتصاد المعني. وتوفر تلك التقارير بيانات حول مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتقوم بترتيب المواقع حسب مستوى أدائها، وتوصي بإصلاحات لتحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات. ويمكن لمدن مختارة مقارنة اللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال الخاصة بها مع تلك المتعلقة بمدن أخرى في نفس الاقتصاد أو المنطقة، ومع 189 اقتصادا قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بترتيبها حسب مستوى أدائها.

يعرض **الجدول رقم 2** مجموعة من المؤشرات والبيانات الموجزة لتقرير ممارسة الأعمال لسنتي 2015 و 2016 بخصوص الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 2: مجموعة من المؤشرات والبيانات الموجزة لتقرير ممارسة الأعمال للفترة (2014-2015) و (2015-2016)

المواضيع	حسب تقرير 2016-2015	حسب تقرير 2014-2015	التغير
بدأ النشاط التجاري	145	143	2-
استخراج تراخيص البناء	122	124	2
الحصول على الكهرباء	130	125	5-
تسجيل الملكية	163	160	3-
الحصول على الائتمان	174	171	3-
حماية المستثمرين	174	173	1-
دفع الضرائب	169	168	1-
التجارة عبر الحدود	176	176	لا تغير
إنفاذ العقود	106	106	لا تغير
تسوية حالات الإعسار	73	71	2-

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ تاريخ التصفح 2016/5/5.

[10] مجموعة البنك الدولي http://arabic.doingbusiness.org/reforms تاريخ التصفح 2016/5/5.

حيث احتلت الجزائر المرتبة 163 في تقرير سهولة ممارسة الأعمال مسجلتا تراجعا بمرتبتين عن تقرير سنة 2015 الذي كانت المرتبة فيه 163 وهي مرتبة جد متأخرة إذا ما قورنت بالمجموع الكلي للدول (189 دولة).

أبقى البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار في الجزائر، وفق تقريره الصادر في 2016، نتيجة الظروف السلبية العامة المرتبطة بعمليات الاستثمار والقيام بالأعمال حيث تظل الجزائر حسب التقرير من الوجهات الصعبة الأكثر مخاطرة للمستثمرين، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق للقيام بأي مشروع، إلى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل لطبيعة الساحة التي ينشط فيها.

كشف تقرير البنك العالمي لسهولة ممارسة الأعمال**2016**، إبراز الاختلاف لفائدة المتعاملين، الذي ساهم فيه فرع البنك العالمي**(المؤسسة المالية الدولية)** عن تقييم سلبي لمناخ الاستثمار والظروف المحيطة به، نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها؛ وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 163 من مجموع 189 بلدا.

أشار معدو التقرير أن الجزائر كانت من بين أقل البلدان المسجلة في مجال مناخ الاستثمار خلال السنوات الخمس الماضية؛ وهو ما كان واضحا في تقارير البنك الدولي من 2006 إلى 2016 (تحصلت الجزائر على مؤشر أقل من 1 ما بين تقرير 2006 وتقرير 2016 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة).

قدر البنك العالمي مثلا أن هنالك 10 إجراء ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا.

سجل التقرير في نفس السياق، أن الاقتصاد الجزائري لا يتوفر على مناخ استثماري محفز ومشجع بالنظر إلى عوامل سلبية عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 124 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري؛ حيث تتطلب المرحلة 17 إجراء إلزاميا.

من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 160 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في المرتبة 171 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، ما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

وجاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم و 176 في مجال التجارة الخارجية و 106 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 71 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة.

يتضح من خلال التقرير) أيضا أن الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية لاستقطاب الرأسمال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية، ما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج نطاق المحروقات؛ حيث لم تتعد فعليا خلال السنوات الثلاث الماضية سقف 5.1 مليار دولار، مع مراعاة عوامل خاصة مثل رفع رأسمال البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر.

4- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من الناحية النظرية تمتلك الجزائر كل المقومات المادية والبشرية والطبيعية والقانونية لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن الواقع يعكس حقيقة مغايرة بعيدة كل البعد عن بلوغ هذا الهدف، فالجزائر تبقى من الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تحتل مراتب متأخرة جدا ضمن تقارير الاستثمار العالمي للأمم المتحدة، ما يفسر ضعف اندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

رغم الاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها الدولة منذ مطلع التسعينيات، التي كان من أبرز أهدافها تحسين مناخ الاستثمار والتمهيد لتحرير الاقتصاد من ارتباطه بقطاع المحروقات و قيود التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في جميع فروع النشاط الاقتصادي، حيث قامت بوضع قانون للاستثمار سنة 1993 فتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار وحمل الكير من التحفيزات والمزايا المالية والجبائية بهدف تشجيع الاستثمار دون التمييز بين المقيمين والغير مقيمين، تبعه تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح المجال أكثر لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، غير أن هذه الاصلاحات والسياسات الاقتصادية المتعاقبة لم تستطع كسب ثقة المستثمر الأجنبي وتلبية مطالبه خاصة فيما يتعلق بقاعدة التملك 49/51 التي يرى فيها الكثير من المتخصصين العثرة الأهم أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالضعف الشديد مقارنة بالدول المجاورة التي لا تمتلك ما تملكه من امكانيات وموارد وفرص استثمارية، حيث لم تتعدى 1 % من مجموع الاستثمارات لسنة 2015 أي ما يمثل 676 مشروع استثماري أجنبي مباشر من أصل 60239 مشروع استثماري، وهي نسبة ضعيفة جدا.

الجدول رقم (3)

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
استثمار محلي	59569	99	9100521	79	904762	87
استثمار أجنبي	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، تاريخ التصفح 2016/5/5

http://www.andi.dz

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعدم التنوع، إذ نجدها تتركز في نشاطات اقتصادية أساسية معية كالمحروقات والاتصالات و الأشغال العمومية على الخصوص، مع غياب شبه كلي في باقي النشاطات، وهذا يرجع لتفضيل الشركات الأجنبية المستثمرة النشاط في القطاعات ذات الأرباح الضخمة التي تتوفر على الامتيازات والتسهيلات المالية والجبائية المرتبطة بهذه القطاعات التي يعود سببها لطبيعة التوجه الاقتصادي الذي يميز الاقتصاد الجزائري المبنى أساسا على الاستثمارات الضخمة في قطاع المحروقات وحاجة القطاع للتكنولوجيا وخبرة الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستخراج والتنقيب، نفس الأمر ينطبق على قطاعي الاتصالات والأشغال العمومية نتيجة ارتباطهما ببرامج الانعاش الاقتصادي التي سمحت برصد موارد مالية ضخمة لفائدة إنجاز مشاريع ضخمة كالطريق السيار شرق غرب والمسجد الكبير ومشاريع السكن...إلخ.

الجدول رقم (4)

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب النشاطات الاقتصادية

	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.90	98996	4.01	21533	16.66
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.70
النقل	21	3.11	13172	0.53	1723	1.33
السياحة	11	1.63	420657	17.02	13128	10.16
الخدمات	120	17.75	151335	6.12	16710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، تاريخ التصفح 2016/5/5
http://www.andi.dz

النتائج

يعد ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر، من أهم العوامل التي تقف عثرة أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف مساهمته في النشاط الاقتصادي المحلي رغم أهمته البالغة في تحريك النمو الاقتصادي والفرص التي يمكن أن يفتحها أمام نقل التكنولوجيا ونقل الخبرات وتوفير التمويل و التشغيل وزيادة الانتاج والتقليص من الواردات.

أظهرت مؤشرات تقيم مناخ الاستثمار في الجزائر من واقع تقارير الهيئات المحلية المستقلة والدولية كالتقارير السنوية للبنك الدولي لسهولة أداء الأعمال وممارسة النشاط، وتقارير التنافسية العالمية التي ركزنا عليها في دراستنا، على تخلف الاقتصاد الجزائري وتموضعه في مراتب متأخرة رغم التحسن الطفيف الذي عرفته بعض المؤشرات الاقتصادية وتعد مجالات التهرب الضريبي وتسجيل حقوق الملكية، وزمن بدء المشروع وإجراءات توظيف العاملين والفساد الإداري و الرشوة... من أسوأ مجالات أداء الأعمال في الجزائر.

سبب ضعف الاستثمار الأجنبي في الجزائر مرتبط أساسا في غياب إرادة وسياسة واضحة لتشجيع وتحفيز هذا النوع من الاستثمارات، لأسباب تبقى مرتبطة بنموذج التنمية المعتمد القائم على اقتصاد الريع المرتكز على قطاع المحروقات، الذي يهمش تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية وتفعيل مشاركتها في التنمية، ما يطرح الكثير من التساؤلات حول نجاعة السياسات الإصلاحية والاقتصادية المتبعة التي لم تستطع توفير عامل الجذب والأمان لرؤوس الأموال الأجنبية.

للأسف لم يستفد صناع القرار في الجزائر من التجارب السابقة التي أثبتت فشل سياسة الاعتماد على موارد البترول في تمويل التنمية والنمو الاقتصادي وعدم تنويعها لتشمل مجالات وفرص أخري ذات أهمية بالغة يمكن توظيفها كالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت الدول على اختلاف درجة تقدمها تتنافس لاستقطابها وتوفير المناخ الاستثماري والتحفيزات الكافية لتوطينها والاستفادة من امكانياتها في تحقيق التنمية.

اجتهد المحللون والمفكرون المهتمين بالاقتصاد الجزائري وحتى صناع القرار بشأن طرح العديد من الحلول والتوصيات في سبيل الإسراع بمعالجة مختلف المشاكل والمعوقات التي تؤثر على تطور وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، و التي نراها تجتمع في ضرورة:

ضرورة تحرير الاقتصاد الجزائري من ارتباطه الشبه كلي بقطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المشاريع الاستثمارية الخالقة للقيمة المضافة خاصة في المجالات الغير مستغلة والمهمشة والتي يمكن أن تمثل قاعدة أساسية لتحقيق انطلاقة حقيقية للاقتصاد الوطني مثل الصناعة والزراعة والسياحة .

تفعيل أسس الحوكمة في إدارة وتسيير الاقتصاد الوطني ما يعزز قواعد المسؤولية والمساءلة والشفافية والمشاركة، ما يعزز الثقة في مناخ الاستثمار ويقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار ويعزز درجة الأمان في الاقتصاد الوطني.

تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الاقتصاد الغير رسمي من خلال إعادة تنظيمه وتفعيل قواعد القانون والمساءلة بما يضمن سيادة دولة القانون على الجميع بدون استثناء، وتحريره من قواعد الاحتكار والحماية الغير محفزة ومشجعة على المنافسة والابداع والابتكار.وضمان حقوق الملكية .

قائمة الهوامش

1. علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 31، جويلية 2004،ص 5.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993**، الكويت، ص ص 59-60.
3. **دليل الاستثمار في الجزائر لسنة 2012**، (KPMG)، ص ص، 10-15.
4. علي همال، فاطمة حفيظ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، الجزائر، العدد 04، مارس،5 200، ص387 .
5. الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/ تاريخ التصفح 2016/5/5.
6. تقرير بنك الجزائر للرباعي الأول من سنة 2015.
7. نفس المرجع السابق.
8. الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/ تاريخ التصفح 2016/5/5.
9. تقرير بنك الجزائر للرباعي الأول من سنة 2015.
10. مجموعة البنك الدولي http://arabic.doingbusiness.org/reforms تاريخ التصفح 2016/5/5.

قائمة المراجع

المقالات العلمية

1. علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 31، جويلية 2004.
2. علي همال، فاطمة حفيظ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، الجزائر، العدد 04، مارس،5 200.

التقارير

1. **دليل الاستثمار في الجزائر لسنة 2012**، (KPMG .
2. تقرير بنك الجزائر للرباعي الأول من سنة 2015.

المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/ تاريخ التصفح 2016/5/5.
2. مجموعة البنك الدولي http://arabic.doingbusiness.org/reforms تاريخ التصفح 2016/5/5.
3. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، تاريخ التصفح 2016/5/5 http://www.andi.dz
4. http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2014-2015 تاريخ التصفح 2016/5/5.